دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)*

أ. م. د. بتول مطر الجبوري الباحثة: دعاء محمد الزاملي
batolmutar@yahoo.com
قسم الاقتصاد ـ كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة القادسية

تاريخ استلام البحث: 2013/11/18 تاريخ قبول النشر: 2014/2/19

المستخلص

يدرس هذا البحث دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال المدة (2003-2012) من خلال بيان مفهوم الانفاق الحكومي والاستقرار الاقتصادي وطبيعة هذا الاستقرار واكثر ما يؤثر على الاستقرار في العراق هو التضخم والبطالة وكذلك يدرس تطور حجم الانفاق الحكومي ومدى تاثيره على الاستقرار في العراق من خلال الانفاق الجاري والاستثماري.

Role of Governmental Expenditures in achieving the economical stability in Iraq for the period (2003-2012)

Dr. Ass. Prof. Batool M. Al-Jaburi Researcher: Duaa M. Al-Zamili
College of Administration and Economics \ University of Al-Qadisiya

Abstract

This research examines governmental spending to achieve economic stability in Iraq during the period (2003-2012) through the statement of the concept of governmental spending, economic stability, the nature of the stability, more affects the stability in Iraq is inflation and unemployment, as well as studying the evolution of the size of government spending and its impact on the stability of the Iraq through the current expenditure and investment.

* بحث مستل عن رسالة الماجستير الموسومة (الإنفاق الحكومي وأثره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)) للباحث الثاني.

المقدمة:

احتل الانفاق الحكومي اهمية خاصة في الدراسات المالية ذلك لانه يعتبر بمثابة الاداة التي تركن اليها الحكومة في تحقيق ما تتطلع اليه من تقدم وتطور في اوجه وميادين الحياة كافة. لذا فأن السياسة الانفاقية تعكس بشكل كبير الاهداف المرسومة من قبل الحكومة والتي تسعى للنهوض بالاقتصاد الوطني لدفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. فدراسة التطور في الفكر المالي تشير الى المناداة بأهمية وضع سياسات انفاقية متطورة قادرة على تحقيق الاهداف المرسومة وضرورة تدخل الحكومة في النشاطات الاقتصادية لاسيما بعد فشل نظريات الفكر المالي التقليدي والنتائج السلبية الناتجة عنها، والمتمثلة بسوء توزيع الدخل وتفشي البطالة والتضخم واستمرار وقوع الازمات الاقتصادية.

مشكلة الدراسة:

بالرغم من تزايد معدلات النمو في الانفاق الحكومي في العراق إلا أنه لم يصل الى هدفه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

اهمية الدراسة:

تنبع اهمية دراسة موضوع الانفاق الحكومي ودوره في الاستقرار في الاقتصاد من خلال بيان الطبيعة الخاصة للأنفاق الحكومي على صعيد الاستقرار الاقتصادي عن طريق الركون الى تحليل مكونات هذا الاخير المتمثلة بتحقيق النمو الاقتصادي والحد من تفاقم مشكلتي التضخم والبطالة.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى الكشف عن الية عمل حكومة في رسم وتوجيه متغيرات الاقتصاد الكلي من خلال الانفاق الحكومي بالشكل الذي يهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فرضية الدراسة:

تبنت الدراسة فرضية مفادها: ان سياسات الانفاق الحكومي تتباين في قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي تبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية.

منهج الدراسة:

استندت الدراسة على دراسة ظواهر التضخم والبطالة والانفاق الحكومي اعتمادا على المنهج الاستدلالي (النظري) الى جانب المنهج الاستقرائي المبني على استنباط النتائج بعد قراءة الواقع الاقتصادي من خلال تحليل بيانات متغيرات الدراسة.

اولاً/ الاطار النظري للإنفاق الحكومي والاستقرار الاقتصادي

1- مفهوم الانفاق الحكومي:

يمكن تعريف الأنفاق الحكومي على انه (مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بأنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة يهدف لإشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة) [1]. ويمكن تعريف الانفاق الحكومي على انه (المبالغ التي تصرفها الدولة لتقديم الخدمات الى المواطنين او لشراء السلع لكي تتمكن من تقديم خدماتها او المساعدة فئة من فئات المجتمع او لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة) [2]. وهو ايضا (مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق النفع العام) [3].

ويمكن تعريفه على انه "كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من اشخاص القانون العام اشباعا لحاجة عامة" [4].

2- مفهوم الاستقرار الاقتصادي:

الاستقرار لغة هو الثبات والسكون. و يمكن تعريفه من الناحية الاقتصادية بأنه المحافظة على الوضع الاقتصادي القائم بغض النظر عن كونه مثالياً او غير مثالي بغية تهيئة الظروف المناسبة لتحسين ذلك الوضع [5]. وكذلك يعني الاستقرار التمهيد من اجل استعادة التوازن ويتحقق ذلك عندما لا يتجه أي من المتغيرات الاقتصادية الى التغيير بصورة سلبية خلال مدة معينة ويصل الى حالة التوازن عند تحقيق هذا الشرط [6].

وايضاً يعني تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم أي التوصل الى انتاج اكبر قدر ممكن من الناتج المادي او الدخل القومي الحقيقي أي اعلى مستويات استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي وفي ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود [7].

واخيراً يمكن تعريف الاستقرار الاقتصادي: بأنه تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي ان مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين اساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقها:

أ. الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

ب. تحقيق درجة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

ثانيا/ طبيعة الاستقرار الاقتصادي في البلدان المتقدمة والنامية:

ان الاستقرار الاقتصادي في البلدان المتقدمة يتمثل في الوصول الى التشغيل الكامل غير ان المقصود بالتشغيل ليس الوصول الى معدلات بطالة معدومة وانما ضغطها الى ذلك الحيز الذي لا يسمح الا بما يسمى البطالة الاحتكاكية [8].

اذا كانت المشكلة في الاستقرار هو ارتفاع معدل البطالة فأن الرد في هذه الحالة يكون من خلال طريقتين هما السياسة المالية او السياسة النقدية او كلاهما فيمكن استخدام ادوات السياسة المالية من خلال زيادة الانفاق او عن طريق ادوات السياسة النقدية من خلال زيادة عرض النقد وهذا اعتراف الكثير من الاخذين بفعالية السياسة النقدية.

في حين يشير التضخم الى قصور العرض الكلي عن مواكبة الطلب الكلي، أي هي الحالة التي يفوق فيها اجمالي الانفاق الكلي اجمالي الانتاج الكلي او هو كمية كبيرة من النقود تطارد سلعاً قليلة وهذا يعني ان الطلب الكلي يفوق اجمالي الانتاج الكلي وهو ما يؤدي الى اتساع الفجوة التضخمية. اما حالة الانكماش وهي معاكسة تماماً اذ تتمثل بقصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي، أي هي الحالة التي يقل فيها اجمالي الانفاق الكلي عن اجمالي الانتاج الكلي. فيؤدي ذلك الى انخفاض في الاسعار وتفشي البطالة بمعدلات تتزايد كلما اتسعت الفجوة الانكماشية وهي مقدار الزيادة في العرض الكلي عن الطلب الكلي كما في الرسم الموضح [9].

شكل (1)

اجمالي الانفاق القومي عند مستوى التشغيل الكامل

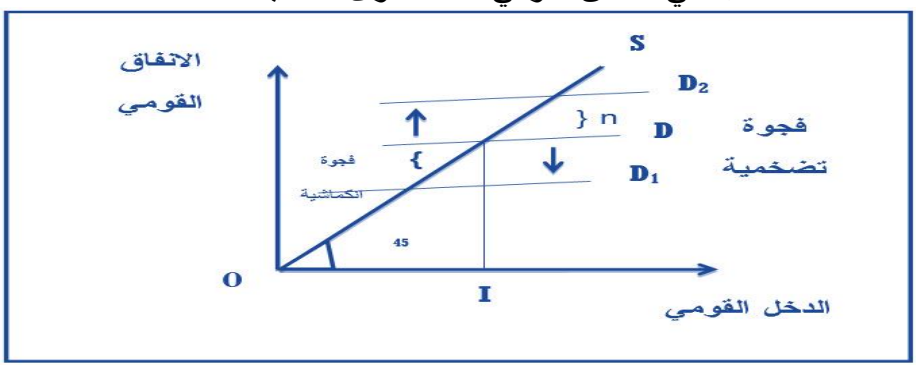

المصدر:

- وليد خلف جبارة الطائي، النفقات العامة في الاقتصادات الريعية: اتجاهات وانعاكسات، العراق حالة دراسية للمدة (2003-2009)، رسالة مقدمة الى الجامعة المستنصرية كلية الادارة والاقتصاد، 2011، ص37.

وعموماً يمكن القول ان المدرسة الكينيزية تركز على سياسات الطلب الكلي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي مع التركيز على دور الحكومة في هذا الشأن، حيث ان الوصفة التي يقترحونها لمعالجة مشكلتي التضخم والبطالة تتمثل في تطبيق سياسات مالية ونقدية توسعية تؤدي الى زيادة حجم الطلب الكلي الفعال وبالتالي زيادة حجم الناتج المحلي وزيادة مستوى التشغيل والذي يكون كفيل بالنهاية في القضاء على مشكلة البطالة وعلى الرغم من اعترافهم بارتفاع معدل التضخم جراء تلك السياسات التوسعية او لانهم يرون ذلك ليس بالمشكلة الكبيرة لان العرض سيستجيب للزيادة في الطلب في حالة وجود موارد غير مستغلة [10].

ثالثا/ واقع الاقتصاد العراقي بعد (2003)

ينفرد العراق عن سائر الدول العربية بانه يجمع بين وفرة المياه والمساحات الواسعة من الاراضي الصالحة للزراعة، فضلاً عن الموارد الطبيعية المتمثلة بالنفط والفوسفات والكبريت والزئبق الاحمر، التي تشكل مجالات مهمة للاستثمار فيها وبما يخدم الاقتصاد العراقي وينميه، وعلى الرغم من ان الاقتصاد العراقي يعد من الاقتصادات المتنوعة لما يملكه من موارد طبيعية وزراعية وبشرية مهمة الا انه ظل يعاني من اختلالات هيكلية في قطاعاته المختلفة، اذ ظل القطاع الاستخراجي يسيطر على الجزء الاكبر من الناتج القومي ويشكل القسم الاعظم من حصيلة العراق من العملات الاجنبية بسبب تراجع معدلات نمو القطاعات الاخرى وتواضعها ومحدودية الصادرات [11]. اذ بلغت ولحد عام (2005) حوالي(81.7%) وهي تشتمل على صناعة استخراج النفط والغاز والكبريت والفوسفات وغيرها من الخامات غير المعدنية ويمثل النفط المرتبة الاولى في هذا المجال ويمكن اعتباره الاساس الذي يقوم عليه الاقتصاد العراقي، فالعراق يحتل المرتبة الثانية من حيث حجم الاحتياطات النفطية من بين الدول المصدرة للنفط (اوبك) OPEC، فكمية الاحتياطي المؤكدة تبلغ حوالي (15) مليار برميل، اما الاحتياطي شبه الثابت او المحتمل تحويله الى ثابت فيقدر بحوالي 40 مليار برميل [12].

وفيما يلي نوضح طبيعة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي قبل وبعد (2003):

1- المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي قبل عام 2003:

يضم الاقتصاد العراقي مختلف القطاعات الاساسية كالقطاع الزراعي والصناعي وقطاع النقل والمواصلات وقطاع المصارف والسياحة والصحة والتربية والتعليم وجميع هذه القطاعات تعرضت الى الاهمال على مدى ثلاث عقود من الزمن ولم تحظى بالاهتمام اللازم رغم الثروات

الطبيعية التي يتمتع بها العراق عن غيره من الدول الاقليمية او كثير من دول العالم مما انعكس بشكل سلبي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن العراقي. وقد صنف العراق ضمن الدول الفقيرة في احصائيات الامم المتحدة وجاء قبل اليمن الاكثر تخلفاً من بين دول العالم. والمعروف ان البلد المتخلف هو البلد الذي لا يملك رأس المال رغم ان وجود رأس المال وحده لا يكفي ولا يؤدي تجاوز حالة التخلف واخرون يرون ان التخلف يعني ندرة الموارد الاقتصادية او سوء استخدام الموارد او الاثنين معاً [13].

كثيرة هي التحديات والصعوبات التي تواجه الاقتصاد العراقي بسبب ما تعرض له من صدمات حقيقية واخرى نقدية وازمات عديدة طيلة العقود الماضية من سوء ادارة الاقتصاد والسياسات الاقتصادية الخاصة وحرب الثمان سنوات والمشكلة الناجمة عن العقوبات الاقتصادية ادت بمجملها الى تدمير البنية التحتية واستنزاف الموارد المالية وتخلف في القطاعات الاقتصادية الرئيسية ومعدلات عالية من التضخم والبطالة ناهيك عن مشكلات الديون الخارجية [14].

والصدمة الحقيقة بدأت مع فرض العقوبات الاقتصادية منذ عام (1991) والتي انعكس اثرها السلبي اولاً على انقطاع المورد النفطي وفرض القيود الاستيرادية على مستلزمات الانتاج التي افضت بالتالي الى انخفاض الطاقات الانتاجية في القطاعات السلعية الرئيسية (الصناعة والزراعة) مما انعكس بآثار سلبية متتالية على منظومة متغيرات الاقتصاد الكلي نلخصها بالاتي:

أ. تدني مستويات التشغيل في القطاعات الاقتصادية مما تسبب في تزايد عدد العاطلين عن العمل.

ب. انخفاض حجم المعروض السلعي نتيجة لانخفاض الطاقات الانتاجية في القطاعات السلعية.

ج. زيادة اسعار السلع وظهور مشكلة التضخم في ظل زيادة طلب الافراد على السلع والخدمات التي عجزت القطاعات السلعية عن توفيرها بسبب تلك العقوبات الاقتصادية.

د. ظاهرة التضخم وارتفاع الاسعار ادت الى تعميق حدة التفاوت في توزيع الدخل بين الافراد.

ه. تدني مستوى الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية بسبب انخفاض حجم الانفاق الاجتماعي الحكومي وقلة الفرص الاستثمارية امام القطاع الخاص.

جدول (1)

معدلات البطالة والتضخم في العراق للمدة (1993-2002)

السنة	معدل البطالة %	معدل التضخم %
1993	8.5	207.02
1994	10.5	492.14
1995	12.9	351.38
1996	13.9	-15.43
1997	15.4	23.02
1998	17.4	14.77
1999	20.2	12.57
2000	22.4	4.97
2001	24.6	16.37
2002	26.7	19.31

المصدر:

- اديب قاسم شندي (الاقتصاد العراقي...الى اين)، ط1، دار المواهب للطباعة – النجف الأشرف، 2011، ص293.
- محمد سلمان العاني، تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال للمدة (2003-2006)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، تصدر من كلية الادارة والاقتصاد جامعة واسط، العدد الثامن، 2011، ص53.

2- المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بعد عام (2003):

تعمقت وازدادت حدة هذه الظواهر السلبية منذ 2003/4/9 والى حد يومنا هذا بسبب تدمير البنى التحتية للاقتصاد الامر الذي اثر سلبياً على الانتاج الكلي وخاصة انتاج القطاعات السلعية الرئيسية المهمة في الاقتصاد (الزراعة، الصناعة) والخدمية (الصحية، والتعليمية). وقد شمل هذا التدمير القطاع النفطي الذي يعد المحرك الرئيسي للنشاط والنمو الاقتصادي وكان للسياسات التي اتبعتها قوات الاحتلال المتمثلة بهدم البناء المؤسسي للدولة العراقية وذلك بحل الوزارات ودوائر الدولة بأنشطتها العسكرية والامنية والثقافية مما زاد ذلك من تعمق ظاهرة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي وظهور الازمات الاقتصادية الحادة والمتمثلة اهمها بانتشار البطالة بشكل خطير في مختلف القطاعات الاقتصادية وارتفاع الاسعار وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية والصحية للمجتمع [15].

ان التحول الاساسي في الاقتصاد العراقي بعد التغير _نيسان 2003_ اصبح يمثل اقتصاداً ريعياً احادي الجانب وان هذه الصفة ملازمة للاختلالات الهيكلية، اذ سيطر النفط على هيكل التجارة الخارجية وساهم بأكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي والمصدر الاساس في تمويل الموازنة العامة للدولة، وقد ادت هذه الريعية الى مجموعة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والسلبية اصطلح عليها (الاثار المنحرفة للريع) كالنزعة الاستهلاكية المفرطة التي تم تأمينها من خلال الاستيراد مما ادى الى تسرب جزء كبير من الريع النفطي واختلال التوازن بين الادخار والاستثمار والاختلال بين الاستهلاك العام والخاص. اضافة الى التبعية ومالها من اثار على مسيرة الاقتصاد [16].

وعلى ضوء ما تقدم فأن الاقتصاد العراقي واجه مشكلات وتحديات لا مفر من اثارها السلبية على الاقتصاد تمثلت بالاتي:

أ. **ارتفاع معدلات البطالة:**

تشير التقديرات والاحصائيات الى ان حجم البطالة في العراق كبير ولاشك في ان القطاع العام وحده لا يستطيع ان يوفر فرص عمل اضافية، فدوائر وشركات القطاع العام متخمة باليد العاملة وتعاني من مشكلة البطالة المقنعة ازاء ضعف القطاع الخاص المحلي تجد الدولة حرجاً في ايجاد فرص العمل اللازمة لحل مشكلة البطالة [17].

ان ابرز الخصائص المميزة لسوق العمل العراقية ارتفاع معدل نمو العرض من العمل نتيجة لارتفاع معدلات نمو السكان والقوى العاملة في ظل تباطؤ نمو الطلب على العمل والذي هو ناجم عن عدة عوامل ابرزها انخفاض القدرة على زيادة العرض الكلي بما يتلائم وحجم الطلب الكلي الفعال مما يترتب عليه نمو حجم الاستيرادات بما يفوق الصادرات، وهذا يعني تناقص فرص الاستثمار وتكوين رأس المال نتيجة خروج العملات الاجنبية. ويترتب على هذا تزايد الصعوبات امام الاقتصاد العراقي لتوجيه الانشطة الاقتصادية في المجالات التي تحقق التنمية الاقتصادية [18].

وتبلغ البطالة في العراق للفترة 2000-2003 نسبة تتراوح بين (26-28%)، انخفضت عام 2004 الى نحو (26.8%) وكانت (20.2%) و(16%) بين الأناث، ثم إنخفضت إلى (17.50%) عام 2005. واستمرت هذه المعدلات بالإنخفاض لتبلغ عام 2007 نحو (10.26%) وإنخفضت أكثر لتصل إلى (15%) عام 2010 ويعود هذا الإنخفاض إلى إهتمام الدولة بتخفيض معدلات البطالة من خلال القيام بتوظيف أعداد كبيرة في مؤسسات القطاع العام وفي سلك الجيش والشرطة فضلاً عن تزايد أعداد العمالة المهاجرة للعمل خارج العراق [19].

ويتطلب حل مشكلة البطالة اصلاحات عديدة منها ما يتعلق بالسياسات السكانية، وعلى مستوى المنظومة التعليمية لتتماشى والحاجات العصرية لسوق العمل، والتي تعتمد على تنفيذ ما يسمى ببرامج التشغيل لتعزيز فرص التشغيل وتخفيض معدلات البطالة العالية، خاصة ضمن فئة

الشباب ولعل اهم الاجراءات المطلوب تحقيقها على مستوى الاقتصاد العراقي للحد من او معالجة البطالة الاتي:

* التسريع في عمليات اعادة الاعمار للقطاعات الاقتصادية والبنى التحتية التي دمرتها الحرب والذي من شأنه خلق فرص عمل جديدة تساهم في سحب او تشغيل العاطلين عن العمل وخاصة الشاب في سن العمل وهذا يعمل على تخفيض البطالة بشكل جوهري.
* ايجاد وتوفير المناخ الملائم والمناسب للاستثمار المحلي والاجنبي بما يزيد من فرص الاستثمار والتشغيل مع التركيز على توجيه الاستثمار الى الصناعات التي توفر فرص عمل حقيقية (كثيفة العمالة) وتخدم عملية الاستخدام والتشغيل والقادرة على استيعاب جزء كبير من القوى العاملة وبالتالي تخفيض معدلات البطالة كما حصل فعلاً في بعض الدول العربية كتونس والمغرب، اذ ساعدت الاستثمارات الصناعية ذات الكثافة العمالية في تخفيض معدلات البطالة [20].

ب. التضخم:

التضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفها من خلال اسبابه فهو عبارة عن (زيادة كمية النقود تؤدي الى الارتفاع في الاسعار) سواء برزت تلك الزيادة من خلال عرض النقود (اي من خلال الاصدار النقدي او التوسع في خلق الائتمان) او ظهرت من خلال الطلب على النقود (الانفاق الاستهلاكي الخاص والعام)، كما يمكن القول ان التضخم ليس سوى مجرد (حركة صعودية) تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض [21].

اذ تؤدي زيادة النفقات العامة الى زيادة الطلب الكلي مما يتطلب زيادة موازية في المعروض من السلع والخدمات وبما ان الاقتصادات النامية ومنها العراق تتسم بعدم مرونة الجهاز الانتاجي فيها فأنها كثيراً ما تعاني من التضخم لقصور العرض الكلي في مواكبة الطلب الكلي. ومما يترتب على مستويات التضخم العالية من نتائج هو فقدان العملة المحلية قيمتها [22]. ومن الاسباب الاخرى التي تزيد من معدلات التضخم هي شحة الطاقة والوضع الامني غير المستقر، زيادة على التحسن الذي طرأ على رواتب الموظفين والذي لم يقترن بزيادة في انتاج السلع والخدمات المنتجة، وفي نهاية عام (2005) تم اول اجراء تصحيحي لأسعار المشتقات النفطية وحسب التوصيات التي فرضها صندوق النقد الدولي وقد انعكست اثار هذه الظاهرة على الفئات الفقيرة من المجتمع. الا ان البعض يرى ان فاعلية السياسة النقدية ظهرت من خلال خفض التضخم الاساسي من مستوى نمو سنوي بلغ (32%) في شهر كانون الثاني (2007) الى مستوى سنوي بلغ (12.4%) في شهر حزيران (2008) والذي يؤكد بوضوح دور اشارة سعر الفائدة التي اعتمدها البنك المركزي ضمن تحركات الانتقال النقدي واهميتها في احتواء ظواهر الارتداد في مستوى توقعات الجمهور التضخمية [23]. فضلا عن تفاقم المديونية الخارجية نتيجة الحروب والعقوبات الدولية فمن ديونه ما هو معلن عنه على وفق مصادر عراقية قد حددتها بنحو (65) مليار دولار، الا ان البنك الدولي وبنك التسويات الدولية يقدرها (127) مليار دولار، وهي التي يتعامل معها العراق منها (40) مليار دولار الى دول اوربية و(35) مليار دولار قروض لدول خليجية والمتبقي لا تتوفر معلومات دقيقة عنه، وهي بلا شك ديون كبيرة تقلل من اهمية البلاد السياسية والاقتصادية وتحط من امكاناته الدولية [24].

وكذلك عدم وجود استراتيجية واضحة وشاملة على مستوى الاقتصاد العراقي ككل تستهدف بنية الاقتصاد العراقي وايضاً الاعتماد على النفط كمصدر وحيد لتمويل الانفاق الحكومي. اما التحدي الاهم هو تحقيق الاستقرار الامني والسياسي من اجل اعادة الاعمار والبناء وخاصة البنى التحتية من خلال جلب الاستثمار الاجنبي والوطني.

جدول (2)
معدلات البطالة والتضخم للمدة (2003-2012)

السنة	معدل التضخم %	معدل البطالة %
2003	33.6	28.10
2004	26.1	26.8
2005	36.9	17.97
2006	53.2	17.50
2007	30.8	10.26
2008	2.7	15.34
2009	-99.5	15.3
2010	5.6	15
2011	5.6	-
2012	-	

المصدر:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنوات متفرقة.
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية (2003-2011).

رابعا/ تطور حجم الانفاق الحكومي في العراق للمدة(2003-2011):

شهد الانفاق الحكومي في العراق تطورات عديدة اثرت على مساره من حيث الحجم والجهة التي ينفق عليها وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق والتي ادت الى تقليل وسائل تمويل الانفاق الحكومي بسبب منع التصدير للنفط الخام والذي يعد الممول الاساسي للموازنة العامة مروراً بالأوضاع الاخيرة التي مر بها العراق بعد الاحتلال.

جدول (2)
حجم الانفاق الحكومي ومعدل نمو الانفاق والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2003-2011)

القيمة: مليار دينار

السنة	الانفاق الحكومي	معدل نمو الانفاق	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية
2003	4,827493		29585
2004	31,850100	559.8	47.959
2005	35,981200	12.1	64000
2006	50,936300	41.6	95588
2007	57,947000	13.8	111,455813
2008	59,861974	3.3	157,026061
2009	69,165523	15.5	130,642187
2010	84,657467	22.4	158,521511
2011	96,662767	14.2	211,309950

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية (2003-2011).
- وزارة المالية، دائرة الموازنة والنفقات التقديرية، بيانات غير منشورة لسنوات متعددة.

نلاحظ من خلال الجدول ان الانفاق الحكومي قد ازداد من (4,827,493) مليار دينار عام 2003 الى (96,662,767) مليار دينار عام (2011) اي انه قد ازداد بمقدار (91,835,283) مليار دينار وان السبب في ذلك يعود الى التوسع في الانفاق الحكومي الجاري والاستثماري نتيجة لزيادة الايرادات النفطية التي تعتبر الممول الاساسي للأنفاق الحكومي الذي يقارب (95%) من ايرادات الموازنة، حيث اسهم النفط الخام وبمقدار كبير في الناتج المحلي الاجمالي بسبب تصدير النفط الخام الى السوق العالمية وبأسعار مرتفعة الامر الذي مكن الاقتصاد العراقي من سد النقص الحاصل في ايرادات الدولة من القطاعات الانتاجية الاخرى مثل (الزراعة و الصناعة) التي اصابها الضعف.

وقيام الدولة بزيادة الرواتب والاجور لتحسين المستوى المعاشي للعاملين في القطاع العام. اما الناتج المحلي الاجمالي فقد ازداد من (29,585) مليار دينار عام (2003) الى (211,309,950) مليار دينار عام (2011) اي انه قد ازداد بمقدار (211,280,365) مليار دينار ويعود السبب ايضاً الى زيادة تصدير النفط الخام الذي رفع قيمة الناتج المحلي الاجمالي.

خامسا/ هيكل الانفاق الحكومي

ان دراسة هيكل الانفاق الحكومي في اي بلد يظهر لنا بعض المؤشرات عن توجهات السياسة الاتفاقية واهدافها كما انها تعطي انطباعاً حول ما يمكن ان تحققه هذه السياسة من خلال معرفة الاهمية النسبية لكل نوع من انواع الانفاق الحكومي.

ففي الاطار الداخلي تتركز موارد الدولة بعوائد تصدير النفط التي تشكل اكثر من (95%) من ميزانية الدولة بشقيها المتعلق بالنفقات التشغيلية (الجارية) والنفقات الاستثمارية. غير ان استمرار الاعتماد على هذا المورد يتطلب رصد استثمارات كبيرة حتى يمكن ان تعطي مردوداً مالياً اكبر لمواجهة متطلبات السياسة الاقتصادية للدولة والالتزامات الخارجية. صحيح ان العراق يمتلك قدرات كامنة غزيرة سواء كانت ثروات طبيعية (النفط والغاز) او مائية او بشرية الا ان هذه القدرات تستلزم استثماراً مالياً واسعاً حتى يمكن تحويلها الى موارد حقيقية جاهزة للاستخدام [25]. اما السياستين المالية والنقدية للدولة فما زالت تعاني من مشكلات عديدة وتحتاج الى معالجة جدية ولعل اولى المشكلات صياغة موازنة مالية سليمة بأتجاه تحرير الاسعار وتقليص الانفاق الحكومي الناجم عن الدعم الكبير الذي تقدمه الدولة لسلع وخدمات ومؤسسات كثيرة والتي تبلغ اكثر من (40%) من قيمة الانفاق الحكومي للموازنة ويقترب ذلك بإزالة او تخفيف الاعباء المالية الخارجية الناجمة عن الديون وتعويضات الحرب الموروثة عن نظام الحكم السابق [26].

1. الانفاق الاستثماري:

يتمتع الانفاق الاستثماري باهمية خاصة كونه المكون الثاني للدخل بعد الاستهلاك، وان تعرضه للتقلبات يؤدي الى تقلبات عديدة في مجمل الاقتصاد.

ان الاستثمار بمعناه العام هو تيار من الانفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل المصانع والآلات او الطرق وكذلك الاضافات للمخزون مثل المواد الاولية او السلع الوسيطة او السلع النهائية والتشييدات السكنية الجديدة خلال فترة معينة. بعبارة اخرى فأنه يشير الى الانفاق على المعدات الرأسمالية لفترات (اكثر من سنة) او بناء المشروعات الجديدة او توسع طاقاتها الانتاجية وهو ما يعني الاضافة الى المخزون وكذلك تنفيذ خطط واستراتيجيات طويلة الامد تضعها الدولة [27]. ويلعب الانفاق الاستثماري دوراً كبيراً في تحديد معدل النمو الاقتصادي، حيث ان كل زيادة في هذا الانفاق تمثل اما اضافة طاقة انتاجية جديدة او اصلاح طاقة جديدة معطلة [28]. والجدول (3) يبين النفقات الاستثمارية خلال مدة الدراسة.

جدول (3)
الانفاق الاستثماري ومعدل نموه في العراق للمدة (2003-2012)

السنة	الإنفاق الاستثماري (مليون دينار)	معدل نموه % *	GDP بالأسعار الجارية(مليار دينار)	نسبة الإنفاق الاستثماري/GDP % *	نسبة الإنفاق الاستثماري / اجمالي الإنفاق العام %
2003	1,869900		29585	6320.4	38.7
2004	5,114000	173.49	47959	10663.3	16.1
2005	7,550000	47.63	64000	11796.9	20.1
2006	9,382800	24.28	95588	9815.9	18.4
2007	16,000000	70.52	111,455813	143.6	27.6
2008	15,671227	-2.05	157,626061	99.4	26.2
2009	15,017443	-4.17	130,642187	114.1	21.7
2010	23,676772	57.66	158,521511	149.4	27.1
2011	30,066293	26.99	211,309950	142.3	31.1
2012	37,177897	23.63			-

المصدر:
* من عمل الباحثة.
- النشرات السنوية للبنك المركزي للسنوات (2003-2011) .
- وزارة المالية، دائرة الموازنة-النفقات العامة التقديري، بيانات غير منشورة لسنوات متعددة.

يمكن بيان العلاقة بين الانفاق الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية من خلال الجدول السابق، اذ يتضح التحسن في نسبة الانفاق الاستثماري بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث على الرغم من الظروف التي مر بها العراق الا ان الواقع يشير الى غير ذلك. فالاقتصاد العراقي يتصف بأنه مختل هيكلياً بسبب اعتماده على الموارد النفطية وبدرجة كبيرة وعدم تمكن القطاع الصناعي من تحقيق الموارد المالية اللازمة لتمويل الاستثمارات التنموية.

ونلاحظ من الجدول ان النفقات الاستثمارية قد ازدادت من (1,869900) مليون دينار عام (2003) الى (37,177897) مليون دينار عام (2012) اي انه ازداد بمقدار (35,307997) مليون دينار بسبب زيادة الصادرات النفطية وبالتالي زيادة عائدات الدولة وزيادة المخصصات الاستثمارية وخاصة المشاريع التي تخص البنى التحتية وفي الوقت نفسه زيادة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق بسبب نمو الاستثمارات وزيادة الصادرات النفطية.

2. الانفاق الاستهلاكي:

ان الانفاق الاستهلاكي العام يتكون من قسمين الاول يتضمن ما تقدمه الدولة من خدمات عامة والمستلزمات المرتبطة بهذه الخدمات التي تقدمها الدولة اذ تشمل الاجور والرواتب ومشتريات الحكومة فضلاً عن نفقاتها العسكرية اما النوع الثاني فهو الاعانات والمساعدات التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات وتسمى نفقات تحويلية [29].

ان للإنفاق بقسميه الجاري والاستثماري دور في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال زيادة الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي زيادة الدخل القومي الذي يؤدي الى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل ويكون التأثير الاكبر للأنفاق الاستثماري في تحقيق زيادة في الدخل القومي ورفع

المستوى المعيشي للسكان. اما الانفاق الاستهلاكي فيكون دوره محدود في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي.

جدول (4)
الانفاق الجاري ومعدل نموه في العراق للمدة (2003-2012)

السنة	الإنفاق الجاري(الاستهلاكي) (مليون دينار)	معدل نموه * %	GDP بالأسعار الجارية (مليار دينار)	نسبة الإنفاق الجاري/* GDP %	نسبة الإنفاق الجاري / اجمالي الإنفاق العام %
2003	2,957593		29585	9996.9	61.3
2004	26,736100	803.1	47959	55747.8	83.9
2005	28,431200	6.3	64000	44423.8	79.0
2006	41,580400	46.2	95588	43499.6	81.6
2007	41,947000	0.9	111,455813	37.64	72.4
2008	44,190745	5.3	157,626061	28.03	73.8
2009	54,148081	22.5	130,642187	41.44	78.3
2010	60,980694	12.6	158,521511	38.47	75.0
2011	66,596474	9.2	211,309950	31.52	68.9
2012	79,954033	20.1			-

المصدر:

* من عمل الباحثة.
- النشرات السنوية للبنك العام المركزي من (2003-2011).
- وزارة المالية، دائرة الموازنة-النفقات العامة التقديرية، بيانات غير منشورة لسنوات متعددة.

ان الانفاق الجاري (الاستهلاكي) قد بلغ عام 2003 (2,957593) مليون دينار ليصل الى (79,954033) مليون دينار عام 2012 اي ازداد بمقدار (76,996440) مليون دينار، وهذه الزيادة في الانفاق الاستهلاكي جاءت بسبب قيام الدولة بتعديل رواتب موظفي الدولة في القطاع الحكومي وهذا يعود الى زيادة الصادرات النفطية العراقية.

الاستنتاجات:

(1) ان الانفاق الحكومي هو ليس مجرد رقم نقدي تضمه الموازنة العامة للدولة بل انه يجسد حقيقة مهمة وهي ان هذا الرقم هو حصيلة تفاعل العديد من العوامل سواء ما يتعلق منها بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اذ ان هذه العوامل تؤثر بشكل كبير على مستوى الانفاق الحكومي.

(2) لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لابد من تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن لكافة القطاعات من خلال توجيه الاستثمارات حسب الحاجة القطاعية مع التركيز على القطاعات الحيوية المنتجة لاسيما (الصناعة والزراعة) ولا يتحقق ذلك الا من خلال تهيئة بيئة استثمارية ملائمة تعتمد اساسا على بنية تحتية متكاملة (محطات، الطاقة، محطات المياه، شبكات الطرق، المؤسسات التعليمية والصحية .... الخ) لتكون نقطة انطلاق لتحسين جانب العرض وتسريع عملية التنمية الاقتصادية المتوازنة.

(3) تعد مشكلتي البطالة والتضخم من المشكلات الاقتصادية الخطيرة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، نظرا لنتائجها الاقتصادية والاجتماعية السلبية على الاقتصاد.

التوصيات

(1) العمل في اطار برنامج زمني محدد على استغلال الايرادات النفطية لأغراض الاستثمار في الانشطة التي تساهم مباشرة في التنويع الاقتصادي وتطوير الصادرات غير النفطية، وانتهاج سياسة تنموية لإعادة تأهيل جميع القطاعات الاقتصادية في مقدمتها القطاع النفطي لأن هذا القطاع اليوم هو مصدر الثروة ومصدر المال الذي يستخدم في بناء البلد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

(2) ان يركز الاقتصاديون على تنمية القطاعات السلعية من اجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة نظرا لما تمثله هذه القطاعات من دور مؤثر في توسيع قاعدة العرض السلعي لاسيما وان عدم مرونة الجهاز الانتاجي في العراق تمثل المشكلة الاولى، فأذا ما حصل مثل هذا التركيز فانه بلا ريب سيساهم في خفض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

(3) تشجيع مشاركة او مساهمة القطاع الخاص في توفير فرص العمل من خلال تقديم الدعم الحكومي له بمختلف اشكاله من قروض ميسرة وقوانين شفافة مما يعني انشاء وتوزيع المشاريع القائمة وبالتالي خلق فرص عمل جديدة تساهم في حل مشكلة البطالة.

المصادر

1- عبد المطلب عبد الحميد "اقتصاديات المالية العامة". الدار الجامعية، 2004-2005، ص173.
2- عبد المجيد رشيد التكريتي ((السياسة المالية واثرها على الاسعار في العراق)) تنمية الرافدين، العدد 18، المجلد 8، تموز 1986، ص126.
3- محمد جمال ذنيبات "المالية العامة والتشريع المالي" ط1، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة، 2003، ص62.
4- حامد عبد المجيد دراز "مبادئ الاقتصاد العام" ط1، الدار الجامعية، 1989، ص475.
5- حيدر نعمة بخيت، ((سياسات الاستقرار الاقتصادي في بلدان مختارة)) اطروحة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة، 2007، ص4.
6- علي جابر عبد الحسين (برنامج العهد الدولي وسياسات الاستقرار الاقتصادي في العراق)، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة القادسية قسم الاقتصاد، 2009، ص2.
7- عبد الله الصعيدي ((دور السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في تحقيق منظومة الاستقرار الاقتصادي))، ص2، شبكة المعلومات الدولية.
8- وليد عبد الحميد عايب، "الاثار الاقتصادية الكلية السياسية الحكومية" دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، ط1، مكتبة حسن المصري، 2010، ص ص70-71.
9- وليد خليف جبارة الطائي، "النفقات العامة في الاقتصادات الربيعية اتجاهات وانعكاسات + العراق حالة دراسية للمدة (2003-2009)"، رسالة الماجستير مقدمة الى الجامعة المستنصرية قسم الاقتصاد /2011، ص37
10- حيدر نعمة بخيت،مصدر سبق ذكره.ص28.
11- محمد علي ابراهيم العامي، نغم حسن نعمة، المجلة العراقية للعلوم الادارية، مجلة فصليه تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، المجلد 40، العدد 15، اذار 2007، ص6.

12- حيدر طالب موسى عيسى الحياوي، ((سياسات الدعم الحكومي واثارها على التنمية الاقتصادية في دول عربية مختارة للمدة 1990-2006))، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة القادسية كلية الادارة والاقتصاد، 2009، ص105.
13- حاكم محسن محمد، الاقتصاد العراقي–رؤية مستقبلية، بحث منشور في المؤتمر الاول لكلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية للمدة من 17-18/ اذار 2009، ص2.
14- موسى خلف عواد، كريم سالم، الازمة المالية العالمية واثارها المحتملة، بحث منشور في المؤتمر العلمي الاول لكلية الادارة والاقتصاد–جامعة القادسية للمدة 17-18/ اذار 2009، ص ص113-114.
15- محمد طاقة، حسين عجلان، الاستراتيجية المقترحة لحل مشاكل الاقتصاد العراقي في ظل ظروف الاحتلال، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد (10)، 2005، ص ص4-5.
16- فارس كريم بريهي، الاقتصاد العراقي....فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (27)، ايلول 2011، ص ص 49-50.
17- فارس كريم بريهي، المصدر السابق نفسه،ص48.
18- حمدية شاكر مسلم الايدامي، الاثار الاقتصادية للفقر والبطالة في اطار التحول الاقتصادي (العراق دراسة حالة)، بحث مقدم الى المؤتمر الاول لكلية الادارة والاقتصاد–جامعة القادسية، ص441.
19- فارس كريم بريهي، مصدر سبق ذكره، ص43.
20- فارس كريم بريهي، اشكالية البطالة وسبل معالجتها في العراق (دراسة تحليلية من نواحي اقتصادية واجتماعية)، بحث مقدم الى جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، ص 202.
21- فرحان محمد حسن الذبحاوي، (واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات الاصلاح المستقبلية) رسالة مقدمة الى جامعة الكوفة كلية الادارة والاقتصاد، 2008، ص72.
22- عبد الله الصعيدي، مصدر سابق، ص539.
23- راجي محيل هليل الخفاجي، (قياس ظاهرة الفقر وعلاقة بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة من 1987-2007)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد - جامعة المستنصرية، ص ص 120-123.
24- التقرير الستراتيجي الاول لعام 2007، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بابل، 2008، ص304.
25- د. مهدي الحافظ (الآن والغد: في الاقتصاد والسياسة)، ط1، منشورات الجمل بيروت - لبنان، 2009، ص64.
26- نفس المصدر السابق،ص22
27- حسام داود، مصطفى سلمان واخرون (مبادئ الاقتصاد الكلي)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، ط1، 2000، ص118.
28- وائل سليم جميل، (العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق للمدة (1981-2000)) رسالة مقدمة الى جامعة بغداد–كلية الادارة والاقتصاد، ص23.
29- وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2010، ص7.